المجلد التاسع والعشرون للعام ٢٠٢٥م
حولية كلية اللغة العربية بجرجا

عامل النصب في المستثنى بـ (إلا) في شرح المقدمة الجُزُولية للأُبَذّي

The Text Factor in the Exception (Except) in the Commentary on Al-Abdulhadi's Al-Jawzuliya Introduction

✍ إعداد / محمد عبد الحميد عبد الغفار محمد
باحث دكتوراة - كلية الآداب - جامعة سوهاج ـ مصر

✍ إشراف الدكتور / ياسر محمد حسن علي
أستاذ اللغويات (النحو والصرف و العروض) المساعد
كلية الآداب - جامعة سوهاج ـ مصر .

الترقيم الدولى/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الأول من إصدار سبتمبر ٢٠٢٥م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٥/٦٩٤٠م

عامل النصب في المستثنى بـ (إلا) في شرح المقدمة الجُزُولية للأُبَذّيّ

أ/ محمد عبد الحميد عبد الغفار محمد

باحث دكتوراة- كلية الآداب - جامعة سوهاج ـ مصر .

البريد الإلكتروني : m_akh.798@yahoo.com

أ.م.د.ياسر محمد حسن علي

أستاذ اللغويات (النحو والصرف و العروض) المساعد - كلية الآداب - جامعة سوهاج ـ مصر .

البريد الإلكتروني : dr_yasser32@yahoo.com

الملخص :

يعد شرح الأُبَذّيّ- من علماء القرن السابع الهجري- للجُزُولية من الشروح التي لم تنل مكانتها عند الباحثين والدارسين؛ نظرًا لأسلوب الأُبَذّيّ الموصوف بالرمزية واستخدامه للأسلوب الفلسفي في عرض مسائله. والواضح من الشرح ترجيحه لآراء سيبويه في مقابل الآراء الكوفية وإن كان أثرها موجودًا، ومن هذه المسائل في شرحه؛ مسألة عامل النصب في المستثنى بـ (إلا)، حيث انقسم العلماء في هذه المسألة إلى ثمانية مذاهب، وظهر موقف الأُبَذّيّ جَليًّا من هذه المذاهب، فقد صرَّح بثمانية منها، ناسبًا أكثرها إلى أصحابها، إلا أنه لم يعترض على بعضٍ منها، وقد وَجَّه اعتراضه على خمسةٍ منها واصفًا إيَّاها بالفساد والبُطلان مُعلِّلًا لذلك، ولم يعلن اختياره لأي مذهب منها.

يحتوي هذا البحث على مقدمة وأحد عشر مذهبا، متلوة بخاتمة وثبت المراجع.

المقدمة: وفيها أهمية البحث والمنهج المتبع ومحتويات البحث.

المطلب الأول و الثاني: العامل في نصب المستثنى فِعْلٌ مُضمرٌ، والناصِب للمستثنى بـ(إلا).

المطلب الثالث و الرابع: ما تتركب منه إلا، نصب المستثنى بأن المضمرة.

المطلب الخامس والسادس: المستثنى ينتصب عن تَمامِ الكلام. و"إلا" تنصب نفسها بنفسها.

الكلمات المفتاحية: العامل، النصب، المستثنى، الحرف "إلا"، الجُزُولية

The Text Factor in the Exception (Except) in the Commentary on Al-Abdulhadi's Al-Jawzuliya Introduction

Mohammed Abdul Hamid Abdul Ghaffar Mohammed
Doctoral researcher, Faculty of Arts, Sohag University
Email: m_akh.798@yahoo.com
Yasser Mohammed Hassan Ali
Assistant Prof. of Linguistics (Grammar, Morphology and Prosody), Faculty of Arts, Sohag University
Email: dr_yasser32@yahoo.com

Abstract

Al-Abbadi's commentary on Al-Jazuliyyah is one of the commentaries that has not received the attention of researchers and scholars, due to al-Abbadi's style, which is characterized by symbolism and his use of the philosophical method in the presentation of his questions. It is clear from the commentary that he favors Sebubah's views as opposed to the Kufic views, although their influence is still present, such as the issue of the textual factor in the excluded (except), where the scholars were divided into eight schools of thought on this issue, and al-Ubadhi's position is clear. He stated eight of them, attributing most of them to their owners, but he did not object to some of them, and he directed his objection to five of them, describing them as corrupt and invalid, giving reasons for this, and he did not announce his choice of any of them.

This research contains an introduction and eleven doctrines, followed by a conclusion and a bibliography.Introduction: It contains the importance of the research, the methodology, and the contents of the research.

First and Second Requirement: The factor in installing the excluded is an implied verb, and the excluder of the excluded is (except).

The third and fourth requirements: What is made up of "except" and "excepting" with an implied verb.

The fifth and sixth requirements: Excluding the excluded from the completion of the speech. The word "except" is self-executing.

Keywords: Factor, an-Nasb, Exception, "except", al-Jawzuliya.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المُقدّمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، ذِي العـــزّةِ والجَلال والإكرام، والطَّـــــوْلِ والإنعَام، أحمدُه سُبحانه على تَوالي مِنَنِـــه حَمدًا يَبلُغُ رِضَـــاه، ويُوافي نِعَمَـــه ويُكافئ مَزيدَه، وأُصلِّي وأُسَلِّمُ على أفْصَحِ نَاطقٍ بالضاد، وأبـــدَعِ هَـــادٍ إلـــى طَـــريقِ الرشَاد، سيدنا محمـــد، وعلى آله الأطْهَار، وصَحْبِه الأخْيَار، وعلى كُلِّ من سَلكَ سَبيلَه وسَبيلهُم إلى يـــوم الدين. **وبعـــد،**

فقَدْ أنجبَتْ أمَّة الإسلام عَدَدًا من علماء اللغة الأفذاذ، حافظوا على لغـــةِ التنـــزيلِ من اللحْنِ والتحريفِ، وخلَّفُـــوا كُنُـــوزًا مـــن التـــراثِ اللغـــويِّ والنَّحـــويّ، تُعِينُ الأجيالَ التي تلِيهم على فَهْـــمِ كتابِ الله وسنةِ رَســـوله ﷺ، وتحفظِ نصوص اللغة ممَّا يطرأ عليها من تغييرٍ أو فَسَاد.

وكان ممن نهض لخدمة هذه اللغة العلّامة/ أبو موسى عيسى بن عبـــد العزيز يَلَلْبَخْت بن عيسى بن يُوماريلي الجُزُولي(ت٦٠٧هـــ)، الذي تَـــركَ للعربيـــةِ وأبنائِها عَـــددًا من المصنَّفات، كانَ لها أثـــرٌ بَـــارزٌ فـــي مَجـــالِ الدراساتِ النَّحْـــوية والصـــرفيـــة، عرَفها العَالمِـــون والمُتعلِّمون، وقَدَروها حقَّ قدْرها، وأقبلُـــوا عليها فَهمًا، واستيعابًا، وشَـــرحًا؛ لتكـــونَ قريبـــةَ المنال دَانيـــةَ القُطـــوف.

وقد حَظِيت بعض هذه المؤلفات بعنَايةٍ كبيرة من الشَّـــرحِ والدراســـةِ والتعليق، ومنها مُقدمتُه التي أطلق عليها عدة أسماء، أشهـــرها:(المقدمـــة الجُزُولية في النحـــو) ، وهي على اختصَارها وشِـــدَّة وجازتها جَمعت أهـــمَّ مسائل النحـــو، وحَـــوت جُلَّ مَقاصِـــده.

وممن حَظيَ بشَـــرحِها من عُلماء القَرن السابع الهجـــري: أبو الحســـن علي بن محمد الأُبَذّيّ(ت٦٨٠هـ) وذلك في كتابـــه الذي سَـــمّاه بـ (شـــرح الجُزُولية)، وترجع أهمية هذا الشـــرح إلى أمور كثير، منها:

أولًا: أهمية الجُزُوليَّة نفسها، فهي وإن كانت صغيرة الحجم، إلا أنها كثيرة العلم، مُستعصية على الفَهْمِ، مُشتملة على لباب الأدب.

ثانيًا: أنّ هذا الشرح من أبرز شروح الجُزُوليَّة وأوسعها، فقد اتسع لكثير مما يُمكن أن يُقال في أبواب النحو والصرف المختلفة، فهو بحق موسوعة نحوية امتلأت بآراء العلماء وتوجيهاتهم وخلافاته النحوية.

ثالثًا: العلّامةُ الأُبَّذيّ له مكانة كبيرة بين أقرانه من النَّحْويين، فقد كان نحويًا ماهرًا متقدماً في علوم العربيةِ، فجاءت تلك الدراسة إنصَافاً وتَقديرًا لجَهده، وبيان موقفه من الخلاف النَّحْويِّ.

- **المنهج المتبع**

ستنتهج الدراسة المقترحة في معالجتها لمادة هذا الشرح؛ المنهج الوصفي بأدواته المختلفة؛ لأن الدراسة المقترحة تسعى إلى تقديم صورة واضحة لأثر الفكر الكوفي في شرح المقدمة الجزولية، وبيان الأصول النحوية، التي ارتكز عليها الأُبَذّيّ في شرحه للمقدمة.

محتويات البحث

يحتوي هذا البحث على مقدمة وستة مطالب، متلوة بخاتمة وثبت المراجع.

المقدمة: وفيها أهمية البحث والمنهج المتبع ومحتويات البحث.

المطلب الأول: العامل في نصب المستثنى فِعْلٌ مُضمرٌ.

المطلب الثاني: الناصِب للمستثنى بـ(إلا).

المطلب الثالث: ما تتركب منه إلا.

المطلب الرابع: نصب المستثنى بأن المضمرة.

المطلب الخامس: المستثنى ينتصب عن تَمامِ الكلام.

المطلب السادس: إلا تنصب نفسها بنفسها.

مدخل:

- أبعاد قضية عامل النصب في المستثنى بـ (إلا)[1]

وقد أشار الأُبَذّيّ إلى طَرَفٍ من هذا الخلاف، وذكر فيه ثمانية أقوال، نسَبَ بعضها إلى صاحبه واعترض عليها، فقال:" **واختلف النحويون في العامل في الاسم المستثنى المنصوب، فمنهم من ذهب إلى أنه انتصب بإضمار فعل نابت (إلا) منابه، التقدير: أستثني زيدًا، فحذف (أستثني) ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب عن تمامِ الكلام، وهو مذهب سيبويه، بدليل قولهم: القوم إخوتك إلا زيدًا، ولم يتقدم ناصب أكثر من تمام الكلام، هذا جملة ما أذكره من مذاهب أهل البصرة** " هذا بداية قوله في هذه المسألة، وذكر المذاهب واعترض عليها.

- فكلام الكسائي أنه لو كان كما زعم لأَدَّى إلى أن تكون معاني الحروف عاملة كحروف الاستفهام، ويكون العامل فيه استفهم، وليس كذلك. وأما كلام المبرد والزجّاج: فإنه يلزم أن يكون منصوباً في جميع أحواله، وليس كذلك، والمعلوم خلافه.

- وأما كلام الفراء:فلا دليل عليه، فالمختار ما قاله سيبويه: إنَّ العامل فيه الفعل بواسطة الحرف؛ لأنه الموجود، فإن فُقد الفعل نحو: الزيدان

---

(١) شرح الجُزُولية للأبذيّ السفر الثاني من أول باب الاستثناء حتى نهاية باب تخفيف الهمزة /٢٥، والكتاب ٣١٩/٢ - ٣٣٠، والمقتضب ٣٩٠/٤، والأصول في النحو ٢٨١/١-٢٨٣، والإنصاف مسألة رقم (٣٤) ٢٢٦/١-٢٢٩، والتبيين للعكبري ص ٣٩٩-٤٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢-٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/٢-٢٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٤/٢-٢٢٠، والاستغناء في الاستثناء للقرافي ص٦٧،٦٩ تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م، والارتشاف ١٥٠٥/٣-١٥٠٦، والمقاصد الشافية ٣٤٩/٣-٣٥٠، وهمع الهوامع ١٨٨/٢-١٩٠.

إلا أخاكَ أصحابك، فذكـــر الأُبَذّيّ: أنّ العامل: المستثنى منه بواسطة الحرف، وقال غيره: إن العامل فيه: ما في معنى (أصحابك) من اشتقاق الفعل كأنّـــهُ قال: الزيدون إلا أخاك مُصاحبوك"(١).

العـرض والمناقشـة

حُكم المستثنى بـــ (إلا) النصب إن وقع بعد تمام الكلام الموجب ســـواء أكان مُتصلًا أم مُنقطعًا نحو: قامَ القومُ إلا زَيدًا، ومررتُ بالقـــومِ إلا حِمارًا(٢). اختلف النحويون عامل النصب في المستثنى بـــ(إلا) بعد تمام الكلام الموجب، ولهم في ذلك المذاهب الآتية:

المطلب الأول: العامل في نصب المستثنى فِعْلٌ مُضمرٌ

أنَّ العامل في نصب المستثنى فِعْلٌ مُضمرٌ تقديره: (أستثني) و(إلا) دليل عليه، وبدل منه، وقد نُسب هذا المذهب إلى المبرّد(٣)، والزجاج(٤)، وقد نســـبه **الأُبَـــذّيّ** للمبرد- هذا مذهب أبي العباس المبرد ومن أخذ بمذهبه(٥)، ورد على هذا المذهب وحكم عليه بإنه فاسد.

---

(١) شرح الجُزُولية للأبذيّ السفر الثاني من أول باب الاســـتثناء حتـــى نهايـــة بـــاب تخفيـــف الهمزة/٢٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٢، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢١٨/٢-٢١٩.

(٣) الخصائص لابن جني ٢٦٧/٢، والإنصاف مســـألة رقـــم (٣٤) ٢٢٦/١، وتوجيـــه اللمـــع ص٢١٥، وشرح المفصل لابن يعيش٧٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالـــك ٢١٢/٢، وشـــرح الكافية للرضي١٢٦/٢، ورصف المباني ص ١٧٦، وتوضيح المقاصد٦٧٤/٢، وشفاء العليل ٤٩٠/١، وهمع الهوامع ١٨٨/٢.

(٤) الإنصاف مسألة رقم (٣٤) ٢٢٦/١، واللباب للعكبري ٣٠٣/١، وشرح ابن يعـــيش ٧٦/٢، شرح المفصل ٢/ ٧٦، شرح الأشموني ١/ ٥٠٣، شرح الجُزُولية للأبذيّ السفر الثاني بـــاب الاستثناء ص ٢٥.

(٥) شرح الجُزُولية للأبذيّ السفر الثاني باب الاستثناءص٢٥.

وفي ذلك يقول السيرافي:" وكان أبو العباس المبرد، والزجاج يذهبان إلى أن المنصوب في الاستثناء ينتصب بتقدير: أستثني زيدًا "[١].

وابن مالك تحدَّث عن العامل في المستثنى واختار نصبه بـ(إلا) نفسها، وزعم أنه في ذلك مُوافق للمبرد حيث قال:" ثمَّ قُلتُ: بها لا بما قبلها، مُشيرًا إلى الخلاف في ناصب المستثنى بـ(إلا) واخترت نصبه بها نفسها، وزَعمتُ أنه في ذلك موافق لسيبويه وللمبرد وللجُرجاني ..."[٢].

ويُؤكِّد ابن مالك أن هذا هو مذهب المبرد من خلال مُخالفته للسيرافي الذي يحكي عن المبرد أنه ينصب المستثنى بعد (إلا) بالفعل (أستثني) مُضمرًا، ويدلّل على ذلك بنص السيرافي.

وقد ساق ابن مالك نصًّا للمبرد به يُثبت صحّة ما قاله، ويُبطل ما زعمه السيرافي والنصّ كما نقله ابن مالك هو: " وذلك أنك إذا قلت: جاءني القوم، وقع عند السامع أن زيدًا فيهم، فلما قُلت: إلا زيدًا، كانت (إلا) بدلًا من قولك: لا أعني زيدًا، أو أستثني ممن جاءني زيدًا فكانت بدلًا من الفعل"[٣].

ويبدُو أنَّ ابن مالك فَهِمَ من كلام المبرّد أنَّ (إلا) نائبة أو بدلًا عن (أستثني)، ولا أعني أنها تنصب المستثنى بنفسها لا بغيرها، وعلى هذا يكون الفعل الذي جعله المبرد بدلًا من (إلا) ليس له أثرٌ إعرابيٌّ على المستثنى، وإنما جيء به تفسيرًا لإعمال (إلا) وتبيينًا لحقيقة هذا العمل. وفي موضع آخر

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٣/٦٠.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٠.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٢.

يُصرِّحُ المبرّد بأن الناصب للمستثنى هو الفعل، و(إلا) مُجرّد دليل عليه، وهذا ما صرَّح به في كتابه (الكامل)[١].

وقد كَثُرَت النُّقول عن المُتقدِّمين والمتأخرين في تحديد موقف المبرد في هذه المسألة، فمنهم[٢] من نصَّ على أنَّ المبرد يقول: إنَّ العامل في المستثنى هو (إلا) نفسها، ومنهم[٣] من اكتفى بنقلِ ما حَكاه السيرافي عن المبرد.

وفيما يبدو لي أن هذا الاضطراب في تحديد مذهب المبرد غيرُ مقبولٍ؛ لأنَّ كلامه في (المقتضب) و(الكامل) يشرح بعضه بعضًا، وما نصَّ عليه في (الكامل) أكثرُ إفادة في التعبير عن كون ناصب المُستثنى هو الفعل المحذوف على الوجه الذي ذكرتُه آنفاً.

وأغلب الظنِّ أن مذهب المبرد مما حَكاه عنه السيرافي في (شرح الكتاب) قريبٌ من الصَّواب، ويَدلُّ عليه مجموع نُصوص المبرد في ذلك.

وهذا ما أكَّده الشيخ (عُضيمة) وجزَمَ به حين قال: " وكلامُ المبرد في (المقتضب)، و(الكامل) يُفيد أنَّ ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف و(إلا) بدل من هذا الفعل"[٤].

---

(١) الكامل للمبرد ٦١٣/٢.

(٢) ابن جني في الخصائص٢٦٦/٢، وابن يعيش في شرح المفصل٧٦/٢، وأبوالبركات الأنباري في الإنصاف مسألة رقم (٣٤) ٢٢٦/١ ، وابن عصفور في شرح الجمل ٢٥٢/٢-٢٥٣.

(٣) كالمالقيّ في رصف المباني ص١٧٦، وأبو حيان في الارتشاف ١٥٠٦/٣، والمرادي في الجنى ص ٥١٦، وابن عقيل في المساعد ٥٥٦/١، والشيخ خالد في التصريح٤٥٣/٢، والسيوطي في الهمع ١٨٨/٢.

(٤) المقتضب ٣٩٠/٤ حاشية رقم (١).

وقد ضُعِّفَ مذهب المبرد ومن وافقه بأُمور، منها:

١- أنَّ المعنى عند تقدير(أستثني) مع اسم الاستثناء (غير) لا يستقيم، وهو ظاهرُ الفسادِ، فلو قُلتَ: قام القوم أستثني غير زيد، لتغيَّر المعنى المراد يقول الأُبَذّيّ: "أن (غيرًا) تنتصب في الاستثناء من حيث انتصب الاسم الواقع بعد (إلا) فكما أنه لا يتصور نصب (غير) بأستثني لئلا يبطل المعنى فكذلك لا ينتصب بإضمار أستثني في (إلا)"[(١)].

٢- أنَّ تقدير الفعل يذهب بالكلام إلى باب المفعول به، كما يصير الكلام بذلك جُملتين، وتقديره جملة واحدة أَوْلَى[(٢)].

٣- أنّ فيه مُخالفة للنظائر إذ لا يُجْمَع بين فِعْلٍ وحرفٍ يدلُّ على معناه لا بإضمار ولا بإظهار، ولو جاز ذلك لنصبَ ما وَلِيَ (ليت ، وكأنَّ ، ولا) بـ(أتمنّى وأشبه، وأنفى) وفي الإجماع على امتناع ذلك دلالة على فساد إضمار(أستثني)[(٣)].

٤- أنَّ في ذلك مُنافاة لقصدهم بوضع الحرف وهو الاختصار[(٤)].

---

(١) شرح الجُزُولية للأبذيّ السفر الثاني باب الاستثناء ص ٢٥، و شرح الجمل لابن الفخار ٩٦٣/٣ .

(٢) شرح اللمع للواسطي الضرير ص ٧٨.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٧/٢، وشرح ابن الناظم ص٢١٥، والمساعد لابن عقيل ٥٥٦/١.

(٤) تمهيد القواعد لناظرالجيش ٢١٣٣/٥.

المطلب الثاني:

الناصِب للمستثنى بـ(إلا) هو: الفعل المُتقدِّم أو غيره مما كان على معناه بـ (إلا)، قياسًا على المفعول معه، ومثال الفعل: قام القوم إلا زيدًا، ومثال المعنى: القوم أخوتك إلا زيدًا.

وفي ذلك يقول الأُبَذّيّ: "منهم من ذهب إلى أنه منصوب بالفعل بوساطة (إلا) وانتصب (غير) وما في معناه بالفعل من غير واسطة، وهو مذهب السيرافي وغيره[١]"، وقد نَسب الأُبَذّيّ هذا المذهب إلى السيرافي[٢] وغيره وابن البَاذِش[٣]،[٤]،[٥]. وقد نُسِب هذا المذهب إلى سيبويه[٦]، وكذلك فَعلَ الفارسيُّ[٧]، وابن الخباز[٨] وابن يعيش[٩]، والمالقيّ[١٠]، في حين يرى آخرون أنَّ سيبويه قد ذهب إلى أنَّ العامل هو (إلا) نفسها.

---

(١) شرح الجُزُولية للأبذيّ السفر الثاني باب الاستثناء ص٢٧.

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٦٠/٣.

(٣) ابن الباذش هو: علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن الباذش، من العلماء بالعربية، من أهل غرناطة ، مولدًا ووفاة . له كتب ، منها « المقتضب من كلام العرب » و« شرح كتاب سيبويه » و« شرح أصول ابن السراج » في النحو، و« شرح الإيضاح » لأبي علي الفارسي ، ترجمته في: الأعلام ٢٥٥/٤.

(٤) رأيه في : شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢، والتصريح ٤٥٣/٢، وهمع الهوامع ١٨٨/٢.

(٥) تمهيد القواعد لناظر الجيش ٢١٣٣/٥.

(٦) تمهيد القواعد لناظر الجيش ٢١٣٣/٥.

(٧) الإغفال ٣٣٩/١.

(٨) توجيه اللمع ص ٢١٥.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢.

(١٠) رصف المباني لأحمد بن عبد النور المالقي ت ٧٠٢ه، صـ ١٧٨.

يقول ابن مالك: " ثم قُلتُ بها لا بما قبلها مُشيرًا إلى الخلاف في ناصب المستثنى بـ (إلا) واخترت نصبه بها نفسها، وزعمتُ أنِّي في ذلك مُوافقٌ لسيبويه وللمبرد وللجرجاني، وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشُراح لكتابه "(١).

وتابع ابن السَّرَّاج ما ذهب إليه سيبويه حيث قال: " فلما توسِّطت (إلا) حدث معنى الاستغناء ووصل الفعل بتوسط إلا"(٢)، ووافق سيبويه في مذهبه أيضًا: أبوعلي الفارسي(٣).وبه قال ابن بابشاذ(٤)،والجُرجاني في أحد قوليه(٥)، والرُّنْدي ت٦١٦هـ (٦)،وصحَّحَه الحَريري ت ٥١٦هـ(٧)، والسُّهيلي(٨)،وهو الظّاهرمن كلام العُكبري(٩). وعليه كذلك ابن الحاجب في أحد قوليه(١٠)،

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٠.

(٢) الأصول في النحو ١/٢٨١.

(٣) الإيضاح العضدي للفارسي١/٢٠٥، والمسائل المنثورة ص ٥٥ ، والإغفال للفارسي ١/٣٣٧.

(٤) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/٣٢٢.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٢/٦٩٩، وهذا هو القول الثاني له، إذ نراه في كتاب الجمل يوافق ابن مالك فيما ذهب إليه من أن ناصب المستثنى هو (إلا)، الجمل لعبد القاهر الجرجاني ص٢٠، حققه وقدّم له: علي حيدر، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٢م.

(٦) همع الهوامع ٢/١٨٨.

(٧) شرح ملحة الإعراب للحريري ص١٢٥، تحقيق: فائز فارس، جامعة اليرموك – الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

(٨) نتائج الفكر ص ٦٣.

(٩) اللباب للعكبري ١/٣٠٤.

(١٠) الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٦٢.

والمالقيّ[١]، وابن القوّاس[٢]،وناظر الجيش[٣] وقيل: هو مذهبٌ للبصريين[٤]، ونسبه ابن القواس[٥]إلى الجمهور منهم. أما أبو حيان[٦]، وابن عقيل[٧] فنسباه إلى بعضهم أو جماعةٍ منهم، ونسبه ابن الفخار لحُذَّاق النحاة.[٨]

أدلة أصحاب هذا المذهب بأدلة كثيرة، منها:

أولًا: الفعل يقتضي ويطلب ما بعد (إلا)، لأنه إذا قيل: قام القوم، اقتضى ذلك كل من يدخل تحت عُموم اللفظ فإذا أتيت بالاستثناء فقد بَيَّنتَ أنَّ مدلول الأول وعُمومه ليس مُرادًا فاقتضى البيان فنصبَ المستثنى لاقتضائِه إيَّاه[٩].

ثانيًا: الذي يُوجبه القياس والنظر الصحيح أن تنصب (زيدًا) بالفعل الذي قبل (إلا) وذلك أن الفعل ينصب كل ما يتعلق به بعد ارتفاع الفاعل به على اختلاف وجوه المنصوبات فمن ذلك المفعول به والمصدر والظرف والحال وكذلك المفعولات التي أُخذت منها حُروف الجرِّ فوصل إليها الفعل، ومنها التمييز بعد الفعل مثل: تَفَقَّأتُ شَحْمًا[١٠].

---

(١) رصف المباني ص ١٧٦.

(٢) شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٥٩٣/١.

(٣) تمهيد القواعد ٢١٣٢/٥، ٢١٣٤.

(٤) كما عند الأنباري في الإنصاف مسألة رقم (٣٤) ٢٢٦/١، وشرح الكافية للرضي ١٢٥/٢.

(٥) شرح الكافية لابن القواس ٢٨٧/١.

(٦) شرح الكافية لابن القواس ٢٨٧/١.

(٧) المساعد لابن عقيل ١/ ٥٥٦.

(٨) شرح الجمل لابن الفخار ٩٦٣/٣.

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢.

(١٠) شرح الكتاب للسيرافي ٦٠/٣.

ثالثـًا: أنَّ (غير) في الاستثناء منصوبة بالفعل في نحو: جاءني القوم غير ذلك، فكذلك يثبتُ له النّصبُ فيما بعد (إلا). (١)

رابعـًا: أنَّ الفعل هو الأصل في العمل، إلا أن الفعل هنا لا يصل إلى المستثنى بنفسه، وبـ (إلا) وصل إليه على معنى هو الإخراج من جملة المستثنى منه حيث أنك لو أسقطت (إلا) لكان الفعل غير مُقتضٍ للاسم ولا واصلًا إليه(٢).

خامسًا: استدلُّوا على مذهبهم بالقياس على المفعول معهُ نحو قولهم: (استوى الماءُ والخَشَبَةَ) فإنّ الاسم نُصب بالفعل المتقدِّم بتقوية (الواو)، و(إلّا) كالواو هنا مثل حروف الجرّ في تعديتها الفعل إلى ما بعدها(٣).

سادسـًا: أنَّ الفعل وإن كان لازمـًا فإنه مُعدّى بـ (إلا) كما يتعدَّى الفعل بحرف الجرّ، ولكن (إلا) لا تعمل عمل حُروف الجرّ، لأنها تدخل على الاسم والفعل المضارع نحو: ما زيدٌ إلا يقوم(٤).

وقد اعتُرض على ما استدل به أصحابُ هذا المذهب بأمور ثلاثة:

أولًا: (إلَّا) لا توصل معنى الفعل للمستثنى كما توصله حروف الجر وواو المعية، فإذا كان معنى الفعل غير واصل للمستثنى فينبغي ألا يؤثر في لفظه(٥).

---

(١) اللباب للعكبري ٣٠٣/١-٣٠٤، وعلل النحو للوراق ص٥٤٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٥/٢.

(٢) اللباب للعكبري ٣٠٣/١، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص ٢١٥.

(٣) الإنصاف مسألة رقم (٣٤) ٢٢٧/١، واللباب ٣٠٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢، وهمع الهوامع ١٨٨/٢.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢.

(٥) شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس ٢٥٤/١، دراسة وتحقيق: زيان أحمد الحاج إبراهيم، إشراف: محمد إبراهيم البنا، رسالة دكتوراة في كلية اللغة العربية بالقاهرة (١٤٠٢هـ -١٩٨٢م) .

وأُجيبَ عن ذلك: بأنَّ الحرف إنما يُوصل معنى الفعل إذا كان الحرف مُقتضيًا لمعنى الإيصال و(إلا) ليس بمقتضى فلا يكون مُوصلًا، كقولك: رَغِبْتُ عَنه، فليست الرغبة واصلة له بخلاف رَغِبْتُ فيه[١].

ثانيًا: ضُعِّف مذهبهم بالفعل اللازم فإنه لا يكونُ عاملًا[٢].

وقد أُجيبَ عن هذا: بأنَّ الفعل اللازم تعدَّى بتقوية (إلا) وفي نحو: القوم إخوانك إلا زيدًا بأن الناصب له ما في إخوانك من معنى الفعل؛ لأنَّ التقدير: القوم يُصادقونك إلا زيدًا فـ (إلا) قوَّت الفعل المُقدَّر فأوْصلته إلى (زيد) فنصبه[٣].

ثالثًا: أنَّ المستثنى قد يُنْصَبَ، وإن لم يتقدّمه فعلٌ ولا ما يعمل عمله نحو: القومُ إخوتك إلا زيدًا[٤].

وأُجيب عن ذلك بوجهين:

الأول: أنَّ معنى الفعل موجود في المثال المذكور، فـ (أخوتك) مُؤوّل بالمُنتسبين[٥].

الثاني: أنَّ الحكم إذا ثبت بعلَّة ثبت في مواضع وإن لم تكن العلة موجودة طردًا للباب كما في قولهم: «أعدّ ونعدّ وتعدّ حملًا على يعدّ[٦]. يقول الفارسيُّ: "فإن قال قائل: إن قُلتَ: القوم قومك إلا زيدًا، بم انتصب زيد؟ قيل له: بمعنى الفعل، وذلك أن قوله: (القوم قومك) فيه ضربٌ من الاختصاص به والمناسبة له، فلما كان منه هذا المعنى من الفعل نصبه ..."[٧].

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب لابن القواس ٢٥٤/١

(٢) الإنصاف مسألة رقم (٣٤)٢٢٦/١.

(٣) الإنصاف مسألة رقم (٣٤) ٢٨٨/١.

(٤) الإنصاف مسألة رقم (٣٤) ٢٢٨/١، وهمع الهوامع ١٨٨/٢.

(٥) شرح الكافية للرضي ١٢٧/٢ بتصرف، وحاشية الخضري ٤١١/١.

(٦) التبيين للعكبري ص٤٠٢.

(٧) المسائل المنثورة ص ٥٥، و شرح الكافية لابن فلاح ٧٠٦/٢.

المطلب الثالث:

ذهب بعض النحاة إلى أنَّ (إلا) في الاستثناء أصلها مُركَّبة من (إنَّ) الناصبة التي للتوكيد، و(لا) التي للعطف ثم خُفِّفَتْ (إنَّ) وأُدغمت في (لا) فصارتا حرفاً واحدًا.

وقد نَصَّ الأُبَذّيّ على هذا المذهب، ونسبه إلى الفراء[1] فقال: "وأما الفراء فذهب إلى أنَّ (إلا) مركّبةٌ من (إنّ) و(لا) وأنَّ الأصل (إنَّ لا) فخُفِفتْ (إن) وأُدغِمتْ النون في اللام، وشاركه في هذه النسبة كثيرٌ من النحاة، منهم: السيرافي، وأبو البركات الأنباري، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك، والرضي، والمرادي، والشيخ خالد الأزهري، والسيوطي[2]،ونسبه ابن السَّرَّاج إلى البغداديين[3].

وقيل: إنَّ هذا هو المذهب هوالمشهور لدَى الكُوفيين[4].واحتجَّ الفراء لما ذهب إليه بشبهها بـ (حتّى) في جواز كونها حرف جرّ وحرف عطف[5].

ولم يَسْلم مذهبُ الفراء ومن معه من الاعتراضات، وكان من أبرزها ما يأتي:

---

(١) شرح الجُزُولية للأبذيّ السفر الثاني باب الاستثناء /ص٢٩.

(٢) الإنصاف مسألة رقم (٣٤) ٢٢٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢، و شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢-٢٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٦، وشرح التسهيل للمرادي ١٢٦، والتصريح ٤٥٣/٢، وهمع الهوامع ١٨٨/٢.

(٣) الأصول في النحو لابن السراج ٣٠٠/١.

(٤) الإنصاف مسألة رقم(٣٤)١٢٦/١، واللباب للعكبري ٣٠٤/١،وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢.

(٥) الإنصاف مسألة رقم (٣٤) ٢٢٦/١ -٢٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢.

١- أنَّ قوله يُؤدِّي إلى القول بالتركيب، والتركيب خلاف الأصل، فلا يُصار إليه إلا لضرورة ولا ضرورة[١]. وبمثل هذا اعترض الأُبَذّيّ على مذهب الفراء فقال: "وهذا المذهب فاسد؛ لأنه ادّعى أصلًا لم يُلفظ به من غير قيام دليل على ذلك[٢]"، يقول السيوطيُّ: "الأصل عدم التركيب"[٣].

٢- لو صَحَّ التركيب وكون المنصوب بعد (إلا) بـ(إن) على حَدّ نصبه بـ (إن) لوجَبَ ألا يتمّ الكلام بالمنصوب، كما لا يتمّ بعد (إنَّ)؛ لأنَّ العامل المنقوص لا ينتقص عمله[٤].

٣- (لا) العاطفة لا تأتي إلا بعد الإثبات، نحو: جاء زيدٌ لا عمروٌ، و(إلا) تأتي بعد الإثبات والنفي[٥].

٤- أنه لو صَحَّ التركيب لم يصحّ العمل الذي كان فيه قبله، لأنَّ المعنى قد تغيَّر معه، وكل مُركَّب تغير معه المعنى يتغير معه الحكم، كما في (إذا ما) و(حَسْبَما) وبأنّهُ غيرُ مستقيم لفظًا ومعنى، أما اللفظ؛ فلأنك لو لفظت به لم يستقم، وأمّا المعنى فعلى خلاف ذلك[٦].

---

(١) الإنصاف مسألة رقم (٣٤) ٢٢٨/٢، واللباب للعكبري ٣٠٤/١، وتوجيه اللمع ص٢١٥، وشرح الجمل لابن عصفور٢٥٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٧/٢، وشرح التسهيل للمرادي ص٢٥٨.

(٢) شرح الجُزُولية للأبذيّ السفر الثاني باب الاستثناء ص٢٩.

(٣) همع الهوامع ١٨٨/٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٨/٢.

(٥) شرح الكافية للرضي ١٢٦/٢-١٢٧، والمساعد لابن عقيل ٥٥٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٨/٢ ، واللباب للعكبري ٣٠٤/١.

٥- أنَّ النصب بـ (إن) يبطل، لأنها إذا نصبت افتقرت إلى خبر وليس هنا خبر[١].

٦- في إعمال (إنَّ) مع تخفيفها أمرٌ ضعيفٌ، وفيه رُجوعٌ عن أصلٍ كوفيّ؛ لأنهم لا يعملونها مُخفَّفَة[٢].

٧- إلغاء (إنَّ) مع تقدمها لا يجوز، وليس له نظير[٣].

٨- لو كانت (إنْ) نافية لوجب نصب النكرة بعدها بلا تنوين[٤].

٩-إنَّ القول بأن (إلا) تنصب مرة، وتتبع مرة أخرى يُؤدِّي إلى اجتماع حُكمين في موضع واحد وذلك لا يجوز[٥].

المطلب الرابع:

أنَّ المستثنى منصوبٌ بـ (أَنَّ) مُقدّرةً بعد (إلا) فنحو: قام القوم إلا زيدًا، في معنى قام القوم إلا أنَّ زيدًا لم يقم ، فأُضمرت (أنَّ) وحُذف خبرها. وهذا المذهب ذكره الأُبَذّيّفقال: "ومنهم من فهم من ذلك الكلام أن الاسم عندَه منصوب بـ(إن) المضمرة، وخبرها محذوف، وذلك فاسد لأن (إن) وأخواتها لا تجيز العرب إضمارها وإبقاء عملها[٦] لضعفها في العمل، ولا يحفظ في كلامهم شيء من ذلك" ولم ينسبه إلى أحد، ونسبه غيره[٧] إلى الكسائي في قوله الأول.

---

(١) اللباب ٣٠٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٨/٢، وشرحه للمرادي ص٥٢٧. (٨) الإنصاف مسألة رقم (٣٤) ٢٢٨/١-٢٢٩، ومغني اللبيب٥٧/١، وتمهيد القواعد ٢١٣٣/٥.

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ٣٠٠/١.

(٣) اللامات لأبي القاسم الزجاجي ٣٦/١، تحقيق: مازن المبارك، دارالفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(٤) الأصول في النحو لابن السراج ٣٠٠/١-٣٠١.

(٥) شرح الكافية للرضي ١٢٥/٢-١٢٦.

(٦) شرح الجُزُولية للأبذيّ السفر الثاني باب الاستثناء ص٢٩

(٧) الإنصاف مسألة رقم(٣٤)٢٢٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش٧٦/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٨/٢، وشرح الرضي١٢٦/٢ والارتشاف ١٥٠٦/٣، وشرح التسهيل للمرادي ص ٥٢٧، والجنى الداني ص ٥١٦ ، والمساعد٥٥٦/١، والتصريح٤٥٣/٢ ، وهمع الهوامع ١٨٨/٢.

وفي ذلك يقول أبو البركات الأنباري:

"وحُكي عن الكسائي أنه قال: إنما نُصب المستثنى لأنَّ تأويله قام القوم إلا أنَّ زيدًا لم يقم"(١) .

ونسبه المالقيُّ إلى بعض الكوفيين(٢).

وقد رُدَّ مذهب الكسائي واعتَرضَ عليه كثيرٌ من النحاة، ومن هذه الاعتراضات:

١- أنه يلزم من الإضمار أن يكون المستثنى أبدًا منصوباً ، وقد جاء خلاف ذلك(٣).

٢- أنه مبنيٌّ على ادِّعائه تقديرُ ما لا دليل عليه، ولا حاجة إليه، فالإضمار على خلاف الأصل وبه صار الكلام جملتين، وتقدير الواحدة أَوْلَى(٤)؛ ولأن العرب لا تُضمر إنَّ وأخواتها وتُبقي عملها لضعفها في العمل(٥)

قال القرافي(٦): "ومن قال: إن الناصب إن تقديره: إلا إن زيدًا لم يجيء، وهو باطلٌ، لأنَّ (إن) لا تضمر وتَعمل، قال: ويلزمه أن يُجيز: (ما جَاءني إلا زيدًا) بالنصب، وهو لا يُجيزه"(٧).

---

(١) الإنصاف مسألة رقم (٣٤) ٢٢٦/١.

(٢) رصف المباني ص ١٧٦.

(٣) رصف المباني ص١٧٧، وتمهيد القواعد لناظر الجيش٢١٣٣/٥، والاستغناء للقرافي ص٧٦.

(٤) شرح الجُزُولية للأبذيّ السفر الثاني: ص٢٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٢١٨/٢، وشرح الكافية للرضي ١٢٦/٢، وشرح التسهيل للمرادي ص ٥٢٧.

(٥) المساعد لابن عقيل ٥٥٦/١، وشرح الكافية لابن القواس ١/ ٢٨٨.

(٦) القرافي هو: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله الصنهاجي (نسبةً إلى قبيلةٍ بالمغرب) والقرافي (بفتح القاف والراء، نسبةً إلى القرافة الموضع المعروف بمصر)، مغربيّ الأصل، مصري المولد والمنشأ والوفاة، ولد عام(٦٢٦هـ)، له: شرح تنقيح الفصول في أصول الفقه، والخصائص في علم العربية، والاستغناء في أحكام الاستثناء، وغيرها، توفي سنة (٦٨٢ه)، وقيل سنة (٦٨٤هـ)، ترجمته في : الوافي بالوفيات ١٤٦/٦، وهدية العارفين ١/ ٩٩.

(٧) الاستغناء للقرافي ص ٧٦.

المطلب الخامس: أنَّ المستثنى ينتصب عن تَمامِ الكلام.

وهذا المذهب – أيضاً – نصّ عليه الأُبَذّيّ، ونسبه لسيبويه فقال: " ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب عن تمامِ الكلام، وهو مذهب سيبويه، بدليل قولهم: القوم إخوتك إلا زيدًا، و لم يتقدم ناصب أكثر من تمام الكلام[١] .

وقد"وأكَّد بعض النحاة[٢]، أن هذا مذهب سيبويه إلا أنهم قالوا إنَّ الجملة عاملة لتمامها لا لمعنى الفعل فيها ، فنسبوا العمل إلى الجملة، ولم ينسبوه إلى تمامها.

ولهذا عدَّه الإمام الشاطبيّ أول الأقوال التي قِيلت في ناصبه، حيث قال: "إنه انتصب بعد تمام الكلام انتصاب الدرهم بعد العشرين على التشبيه بالمفعول به، ويُعزَى لسيبويه" [٣]. وقيل: إنَّ هذا تعليلٌ لنصبه[٤]، إذ لم يُصرّح بالعامل فيه حتى ولو على رأي من أعملها، أي تمام الكلام أوالمشابهة، وهذا قول ابن عصفور أيضاً حين قال: "ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب عن تمام الكلام وهو الصحيح، وهو في ذلك مثل التمييز"[٥].

وقد نُسب لابن خروف أنَّ الناصب ما قبل (إلا) على سبيل الاستقلال، فقوله: ما قبل (إلا) على سبيل الاستقلال يعني تمام الكلام ؛لأنه ما دام استقل فقد تمَّ.

---

(١) شرح الجُزُولية للأبذيّ السفر الثاني باب الاستثناء ص٢٨.

(٢) الجنى الداني ص ٥١٧.

(٣) المقاصد الشافية ٣٤٩/٣، وشرح عيون الإعراب ص ١٧٦.

(٤) شرح عيون الإعراب ص ١٧٦.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٤/٢.

المطلب السادس:

أنَّ الناصب للمستثنى بـــ (إلا) هو: (إلا) نفسها. وهذا المذهب – أيضـــاً – نصّ عليه الأُبَذّيّ، ونسبه لسيبويه فقال: أحدهما أنه لو كان الاسم منصـــوبا (بإلا) لاتصل بها الضمير، فكنت تقول: قام القـــوم إلاّك وإلآي كمـــا يتصـــل بـــ(إن) فتقول: إنَّك وإنه وإنَّني، فلما لم يقولوا إلا قام القومُ إلا إيَّاكَ وإلَّا إيَّـــاهُ وإلا إياي، ولم يجئ الضمير متصلًا إلا في ضرورة الشعر،[١] .

وقد نَسبَ أبو البركات الأنباري[٢] هذا المذهب إلى الكوفيين، وخصَّـــهُ ابن يعيش[٣] بطائفةٍ منهم، كما نُسبَ إلى المازني[٤]، والزجّـــاج[٥]، وقَـــوّاه ابن مالك[٦]، وصحَّحَه ونَسبه إلى سيبويه، وزعم أن ذلـــك قـــد خَفِـــيَ علـــى جُمهـــور الشرَّاح لكتابه[٧].

ونصّ عليـــه الأُبَذّيّ ونُسبه إلى المبرد[٨] ونسبه غيره للزجاج، ونسبـــه الأصْفَهاني إلى المبرّد وحده[٩] وأيَّدَ مذهبهم المرادي، وابن هشام، والسيوطي[١٠].

---

(١) شرح الجُزُولية للأبذيّ السفر الثاني ص٢٥.

(٢) الإنصاف مسألة رقم (٣٤) ٢٢٦/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢.

(٤) المساعد لابن عقيل ٥٥٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٢/٢.

(٥) الإنصاف مسألة رقم (٣٤) ٢٢٦/١، واللباب ٣٠٣/١، وشرح ابن يعـــيش ٧٦/٢، وشـــرح الكافية للرضي ١٢٦/٢.

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٠/٢.

(٧) المصدر السابق ٢١٠/٢.

(٨) شرح الجُزُولية للأبذيّ السفر الثاني ص٢٥.

(٩) شرح اللمع للأصفهاني ص ٤٨١.

(١٠) الجنى الداني ص ٥١٦، ومغني اللبيب ١٤٨/١، وهمع الهوامع ١٨٨/٢.

وهـذا المذهب-أيضـاً-عليه الجُرجـاني في كتابه (الجُمل)[١]، وقُيِّـدَ بـ (الجُمل)، لأَنّهُ قـال في (المُقتصد): "ونصبهُ بالفعل الذي قبلـه بواسـطة (إلا)، ونصب كما نصب ما بعد الواو في قولك: (جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةَ)[٢]،بل إنه نفى العمل عن (إلا) صراحة، فقال: " ولم يكن له عمل في الاسم ، لكونه واسطة .."[٣].

ووافقهـم عليه ابنه بدر الدين[٤].والأهْـدَل ت ١٢٩٨هـ[٥].

واستدلَّ القائلـون بهذا المذهب بأدلة كثيرة، منها:

١- في بعض المواضع لا يتقـدَّم (إلا) فعلٌ نحو: القـوم إخوتـك إلا زيدًا، أو يتقدّمهـا فعلٌ لازم، والفعل اللازم لا يعمل في هـذا النـوع مـن الأسماء، فوجب أن يكون العامل هو (إلا) [٦].

---

(١) الجمل ص٢.

(٢) المقتصد للجرجاني ٦٩٩/٢.

(٣) المقتصد للجرجاني ٦٩٩/٢.

(٤) شرح ابن الناظم ص٢١٣ – ٢١٤.

(٥) الكواكب الدرية على متممة الأجرومية ص١٩٣ للشيخ: محمد بن أحمد بـن عبـد البـاري الأهدل، مؤسسة الكتب الثقافية للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
والأهدل هو: محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل الحسيني التهامي ، فاضل، من أهل تهامة اليمن، شافعي، له (تحـذير الإخـوان المسلمين من تصديق الكهـان والعـرافين والمنجمين) و (بغية أهل الأثر فيمن اتفق له ولأبيه صحبة سيد البشـر)، و (سـلم القـاري) حاشية على صحيح البخاري، وجزءان، في النحو، وحواش وشروح أخرى في الفقه، تـوفي سنة / ١٢٩٨ هـ ، ترجمته في : الأعلام ١٩/٦.

(٦) الإنصاف مسألة رقم (٣٤) ٢٢٨/١.

والجواب: أن نصب (زيد) في قولهم : القوم إخوتك إلا زيدًا – بما في إخوتك من معنى الفعل، لأن التقدير: القوم يصادقونك إلا زيدًا، فإلا قوَّت الفعل المُقدَّر فأَوْصَلْته إلى «زيد»، فنصبه(١).

وأمَّا قولهم: أن الفعل المتقدم لازم فلا يجوز أن يكون عاملًا، قُلنا: هذا الفعل وإن كان لازمًا إلا أنه تَعَدّى بتقوية (إلا) (٢).

٢- أنّ (إلا) مُختصَّةٌ بالاسم واختصاصها به يُوجب لها العمل كسائر الحروف، وذلك إذ لم تكن مُلغاة في كلام ناقصٍ منفيٍّ نحو: ما قام إلا زيدٌ، أو مُلغاة جوازًا في كلام تام منفيٍّ نحو: ماقام أحدٌ إلا زيدًا(٣).

٣- أنَّ (إلا) قامت مقام (أستثني) ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيدًا، كان المعنى فيه: أستثني زيدًا ولو قُلتَ: أستثني زيدًا، لوجب أن تنصب، فكذلك مع ما قام مقامه(٤) .

ولم يَسْلَمْ هذا المذهب من الاعتراضات، وكان من أبرزها ما يأتي:

١- أنَّ فيه إعمال معنى الحرف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز، ألا ترى أنك لا تقول: ما زيدًا قائمًا، على معنى: نفيت زيدًا قائمًا، وإنما لم يجُز ذلك، لأنهم إنما أتوا بالحروف نائبات عن الأفعال إيجازًا واختصارًا فإذا أخذت تعمل معاني الحروف كان فيه تطلع إلى الأفعال، وفيه نقض للغرض وتراجع عما اعتزموه، فلم يجز ذلك..؛ لأن فيه إبطال غرضهم وهو الإلحاق(٥).

---

(١) الإنصاف مسألة رقم (٣٤) ٢٢٨/١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٢١٢/٢، والمساعد لابن عقيل ٥٥٥/١، وهمع الهوامع ١٨٨/٢.

(٤) الإنصاف مسألة رقم (٣٤) ١٢٦/١.

(٥) الإنصاف مسألة رقم (٣٤) ٢٢٧/١، واللباب للعكبري ٣٠٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور٢٥٢/٢، وشرح الكافية في النحو لابن فلاح ٧٠٧.

٢- قامت (إلا) مقام (أستثني) لضربٍ من الإيجاز والاختصا، وإعمالها لما فيها من معنى الفعل إبقاء لحكم الفعل، وإبقاء حُكم الفعل فيه عُدولٌ عن هذا الإيجاز والاختصار(١).

٣- (إلا) ليست بفعلٍ ولا اسمٍ يُشبه الفعل ولا حرفٍ يُشْبِهُ الفعل كـ (إن) و(لا) حتى تعمل(٢).

٤ -لا يُوجد حرفٌ ينصب الاسم بنفسه إلا وهو يرفع (إنَّ) وأخواتها(٣).

٥- وأما كلام المبرد والزجَّاج فإنه يلزم أن يكون منصوباً في جميع أحواله، وليس كذلك والمعلوم خلافه(٤).

٦- لو كان الاسم منصوباً بـ (إلا) لاتصل بها الضمير، فكنت تقول: قام القوم إلَّاك وإلَّاي كما يتصل بـ (إنَّ)، فتقول: إنَّك، وإنَّه وإنِّي، فلما لم يقولوا إلا: قام القوم إلا إيَّاك، وإلا إيَّاه، وإلا إيَّاي، ولم يجيء الضمير مُتصلًا بـ(إلا) في ضرورة الشعر، نحو قوله(٥):

ومَا عَلَيْنَا إذا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا * أَلَّا يُجاورُنَا إلَّاكِ دَيّارُ**

دلَّ ذلك على أن الاسم لم ينتصب بـ(إلا)(٦).

---

(١) الخصائص لابن جني٢٦٦-٢٦٧، والفوائد والقواعد ص ٣١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٢

(٢) الإغفال ٣٤١/١ – بتصرف.

(٣) الفوائد والقواعد للثمانيني ص ٣١٢.

(٤) الأسرار الصافية ٢١٥/١.

(٥) البيت من البسيط، ولم أعثر على قائله، الشاهد فيه : قوله: إلَّاكِ، حيث أوقع الضمير المتصل بعد (إلا) للضرورة الشعرية والقياس : (إلا إياك)، وهو من شواهد: الخصائص ٣٧٥/١، وشرح المفصل ابن يعيش ١٠١/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٤١٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/١، ومغني اللبيب ٦٨٥/٢ ، وشرح الأشموني ٤٨/١ ، ١٠٩، والتصريح ٢٧١/١، وخزانة الأدب ٢٧٨/٥، والدرر اللوامع ٨٤/١ .

(٦) شرح الجُزُولية للأبذي، السفر الثاني (من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة) ص ٢٥.

٧- أنه إذا كان منصوبًا بـ (إلا) على تقدير: أستثني، كان الكلام من جملتين، وإذا أعمل الفعل كان الكلام جملة واحدة، وهو أَوْلَى من جعله جملتين من غير فائدة ولاسيما إذا أمكن ذلك[١]. **فإن قيلَ:** فأنتم تقولون في (لبيك إنَّ الحمدَ والنعمةَ لَكَ) الكسر أقوى من الفتح؛ لأنَّ الكسر يُصيِّرُ الكلام جملتين! قُلنا: هَاهُنا موضع مدح وثناء فهو أحقُّ بتكثير الجُمل من الفتح، وأما الاستثناء فمقصوده الإخبار، وهو يحصل بالجملة الواحدة[٢].

١- أن الحرف لا يعمل إذا كان مُختصًّا باسم واحدٍ إلا جَرًّا[٣].

٢- أنكم قدَّرْتُم (إلا) بـ(أستثني) ، فنصبتُم ، فهلّا قدَّرتموه بـ (تخلَّف)، وامتنع فرفعتُم[٤].

وهذه الاعتراضات قد تُرى قوية، لكنها على خلافِ ذلك، إذ لا يُمكن التسليم بها، ولهذا أُجيب عنها بما يأتي:

١- قولهم: إن الضمير لا يتصل بها، والناصب يتصل به المنصوب رُدَّ من أوجه عدة، منها:

الوجه الأول: أنَّ المنصوب بـ (إلا) لما كان منصوباً لا مرفوع معه أشبه المنصوب على التحذير والنداء فاستحقَّ الانفصال إذا كان مُضمرًا كما استحقَّ شبيهه.

الوجه الثاني: أنّ (إلا) التي يُستثنى بها في حُكم جملةٍ مختصرةٍ فكرهوا إيقاع الضمير بعدها مُتصلًا ؛ لأنه مختصر بالنسبة إلى المنفصل، والاختصار بعد الاختصار إجحاف.

---

(١) الإنصاف مسألة رقم (٣٤) ٢٢٨/١، واللباب للعكبري ٣٠٢/١ .

(٢) شرح الكافية لابن فلاح ٧٠٧/٢.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور٢٥٢/٢.

(٤) الإنصاف مسألة رقم (٣٤) ٢٢٨/١، والتبيين للعكبري ص٤٠١ .

الوجه الثالث: أنّ بين (إلا) و(ما) النافية شبهاً، فكلاهما يُوافق الفعل معنى لا لفظًا وتعملان تارة وتُهملان تارة أُخرى ، ومعمول (ما) إذا كان مُضمرًا لا يكون إلا مُنفصلًا فألحقت به (إلا).

الوجه الرابع: أنّ (إلا) في لزوم توسطها وجعل ما بعدها مُخالفًا لما قبلها تشبه (لا) العاطفة و(لا) العاطفة لا يليها المضمر إلا مُنفصلًا ، فجرَت (إلا) في ذلك مجراها[١].

٢- قولهم: إنّ (إلا) لو كانت عاملة لجرّت؛ لأنَّ الجرَّ هو اللائق بعامل الاسم الذي لا يشبه الفعل ولذا حُكم لـ (عدا، وخلا، وحاشا) بالحرفية إذا جرَّت، وبالفعلية إذا نصبت: فمَردودٌ - أيضاً - ؛ لأنَّ اللائق بالاسم عمل لا يصلح للفعل، وهو جرٌّ أو نصبٌ لا رفعٌ معه فكان النصب بـ (إلا) أخفّ وأَوْلَى ولا يمنع من مانع[٢].

٣- قولهم: إنه يلزم منه كون ما بعد (إلا) منصوباً دائماً وقد جيء به مرفوعاً: وقد أجيب عنه: بأن (إلا) إذا لم يكن ما بعدها منصوباً فهي مُلغاة، وإلغاؤها ثابتٌ، وعليه الجمهور[٣].

(١) هذه الأوجه والردّ عليها في: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٤.

(٢) المصدر السابق ٢/٢١٥-٢١٦.

(٣) المصدر نفسه ٢/٢١٥-٢١٦.

الخاتمة:

وضمت أبرز النتائج على النحو الآتي:

- أثبت البحث أنَّ المختار هو مذهب جمهور البصريين، وفي مُقدِّمتهم سيبويه القائل إنَّ عامل النصب في المستثنى بـــ (إلا) هو الفعل المتقدم أو ما في معناه عن طريق (إلا)؛ **للأسباب الآتية:**

١- القول بإعمال الفعل بتقوية (إلا) أَوْلَى وأجـــدر مـــن إعمـــال (إلا) بتقدير(أستثني) لما فيه من الإيجاز والاختصار.

٢- العمل بالأصالة إنما هو في حق الأفعال أو ما كان مُشبهـــاً بهـــا، أو مأخوذاً منها، والفعل الأول لمَّا كان غير مُتَعَدٍّ بنفسه، وجَبَ تقويته بـــ(إلا) فلهذا كان مُؤثرًا في النصب.

٣- أنَّ الفعل أوما في معناه بـــ (إلا) يطلبان الاســـم الـــذي بعـــدهما، والمُتضمِّن لهما، فلولاهما لم يكنْ والعمل في عُرف النحويين؛ إنما هـــو فـــي كلام العرب للطالب المُتضمِّن، فلا عمل إلا بذلك.

٤- شدّة تعلُّق الفعل بالمستثنى بواسطتها، فيجب أن يعمل فيه.

٥- بقية المذاهب قد وُجِّهت إليها اعتراضات كثيرة تَقـــدح في الأخـــذ بواحدٍ منها.

المراجع

- الأشباه والنظائر، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة- الطبعة الأولى(١٤٠٦هـ -١٩٨٥م)
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السِّيد البطَلَيوسيّ، تحقيق وتعليق أ.د/حمزة عبدالله النشرتي، دار المريخ- الرياض (١٣٩٩هـ -١٩٧٩ م).
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- الإغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق د/عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، إصدار المجمع الثقافي- أبو ظبي، مركز جمعه الماجد للتراث (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م) .
- أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة د/ محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي للنشر والتوزيع- القاهرة، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ -١٩٩٢ م).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق /محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع (٢٠٠٩م).
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق وتقديم د/ موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني – بغداد .
- بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق أ/محمد أبو الفضل ابراهيم – المكتبة العصرية – بيروت لبنان.
- التبصرة والتذكرة للصَيْمَريّ، تحقيق د/أحمد مصطفى علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى (١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢م) .

- التبيين عن مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق/عبد الرحمن السليمان العثيمين دار الغرب الإسلامي – بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م) .
- تمهيد القواعد لناظر الجيش، تحقيق ودراسة د/ علي محمد فاخر، وآخرون، دار السلام للطباعة.
- توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق د/ فايز ذكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة – الطبعة الثانية (١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م) .
- الجَنَى الداني في حروف المعاني، صنعة الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د/فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت، (١٩٩٢م) .
- الخصائص لابن جنّي، تحقيق/ الشربيني شريده، دار الحديث للطباعة – القاهرة (١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م)
- الدُرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تأليف/ أحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه /محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى(١٤١٩هـ -١٩٩٩م).
- رَصف المباني في شرح حُروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقيّ، تحقيق د/ أحمد محمد الخرّاط، دار القلم دمشق، الطبعة الثالثة (١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م).
- شرح الأشموني، تحقيق /محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٣٧٥هـ -١٩٥٥م).
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق / أحمد السيد سيد أحمد علي- المكتبة التوفيقية .
- شرح التسهيل للمرادي، تحقيق ودراسة أ / محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان – المنصورة، الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ -٢٠٠٦ م).

- شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري على ألفية ابن مالك في النحو لابن هشام الأنصاري، وبهامشه حاشية الشيخ /يس بن زين الدين العُلِيمي الحمّصي، تحقيق / أحمد السيد سيد أحمد، دار التوفيقية للتراث.
- شرح الجزولية، لأبي الحسن علي بن محمد الأُبَذّيّ، السفر الثاني(من أول باب الاستثناء إلى آخر باب تخفيف الهمزة)، دراسة وتحقيق أ/ معتاد بن معتق الحربي، إشراف:أ.د/سعد بن حمدان الغامدي، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى (١٤٢٣ – ١٤٢٤هـ).
- شرح ألفية ابن معط لابن القوّاس، تحقيق ودراسة د/ علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ –١٩٨٥م) .
- شرح الكافية في النحو لابن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ)، تحقيق ودراسة/ نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، إشراف أ.د/ محسن بن سالم العميري، رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى(١٤٢١ –١٤٢٢هـ).
- شرح الكافية لبدر الدين بن جماعة ، تحقيق وتعليق: محمد محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع– القاهرة.د.ت.
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق / أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد أحمد، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م) .
- شرح اللمحة البدرية لابن هشام الأنصاري، تحقيق: هادي نهر، دار اليازودي، عمان، د.ت.
- شرح اللمع للأصفهاني، تحقيق د/إبراهيم بن محمد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر– جامعة أم القرى (١٤١١ هـ) .
- شرح اللمع للقاسم بن محمد الواسطي الضرير، تحقيق : رمضان عبد التواب مكتبة الخانجى، القاهرة، ٢٠٠٠م).
- شرح المقدمة المحسبة، تأليف الشيخ/ طاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق:أ/خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية بالكويت، الطبعة الأولى (١٩٧م) .

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د/ صاحب أبو جناح .شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق / أحمد السيد سيد أحمد علي- المكتبة التوفيقية .
- شرح عُمدة الحافظ وعُدّة اللافظ لابن مالك، تحقيق/عدنان عبد الرحمن الدوري، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني بغداد (١٣٩٧ هـ -١٩٧٧م).
- شرح ملحة الإعراب للحريري ، تحقيق: فائز فارس، جامعة اليرموك – الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- علل النحو لأبي الحسن بن عبد الله الورّاق، تحقيق/محمود محمد نصار، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م) .
- الفوائد والقواعد للثمانيني، دراسة وتحقيق، إعداد د/ عبدالوهاب محمد الكحلة، مُؤسسة الرسالة – بيروت لبنان، الطبعة الأولى(١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م).
- اللامات لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق / غازي مختار طليمات، دار الفكر دمشق، مطبعة المستقبل، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ -١٩٩٥م).
- المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جنّي، تحقيق/علي النجدي وآخرَين، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة (١٤١٥هـ -١٩٩٤م) .
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق د/ شريف عبد الكريم النجار، دارعمار للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م).
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د/ محمد ابراهيم البنا، معهد البحوث العلمية والتراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧ م)

- المُقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق د/ محمدعبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة (١٤١٥هـ -١٩٩٤م).
- نتائج الفِكَر في النحو لأبي القاسم بن عبد الرحمن السّهيلي، حقَّقه وعلَّق عليه /الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ/ علي محمد معوض دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ -١٩٩٢م).
- همع الهوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ) .

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٤٨٠
٢-	Abstract	٤٨١
٣-	المُقدّمة:	٤٨٢
٤-	مدخل:	٤٨٤
٥-	المطلب الأول:	٤٨٥
٦-	المطلب الثاني:	٤٨٩
٧-	المطلب الثالث:	٤٩٤
٨-	المطلب الرابع:	٤٩٦
٩-	المطلب الخامس:	٤٩٨
١٠-	المطلب السادس:	٤٩٩
١١-	الخاتمة:	٥٠٥
١٢-	المراجع	٥٠٦
١٣-	فهرس الموضوعات	٥١١